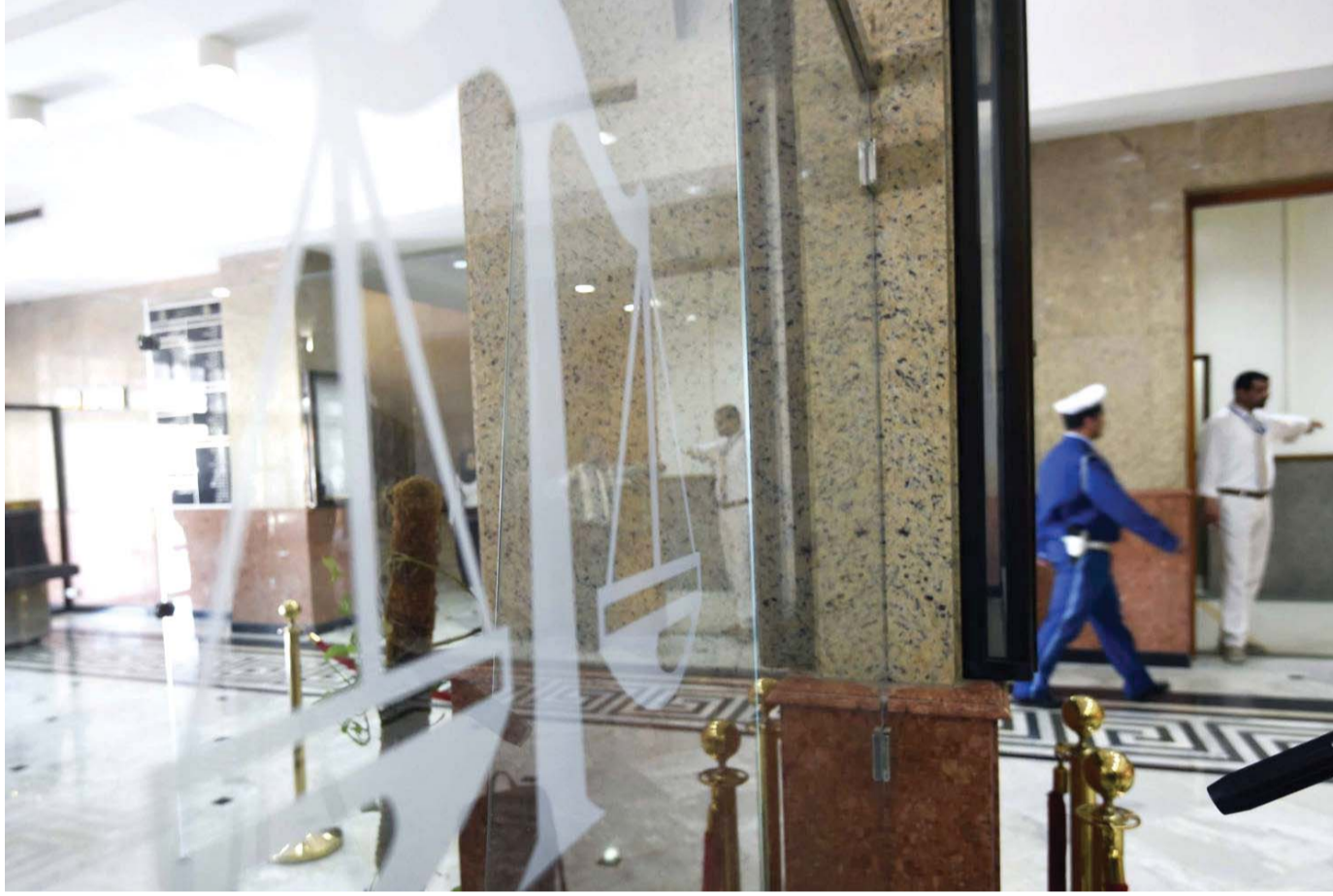


# الجزائر المشغولة بمحاربة الفساد تلجأ إلى أبغض الحلول

## هوس مطاردة الفاسدين يعطل الإنتاج ويعمق الأزمة الاقتصادية في البلاد



في حين أن الدول المتقدمة تتعامل مع الفساد بمحاربه بأساليب متطورة قد تشمل أن يكون الداء نفسه هو الدواء والعلاج، نجد أن الجزائر مثلا تلجأ إلى أكثر الحلول أمانا في نظر مسؤوليها ونسبة المغامرة والمخاطرة فيها أقل. لكن ذلك يبعد كل البعد عن معالجة المشكلة من الجذور بل يزيدا تعمقا وامتدادا وهو ما تلخصه الإجراءات والقرارات المتخذة في سياق محاربة الفساد والتي قد تكون تداعياتها مكلفة أكثر حتى من الأعمال المرتكبة نفسها.

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

ماذا تفعل إن تمكنت من الإمساك بمحتال استطاع، وهو في السادسة عشرة من العمر، خداع شركة طيران دولية لينضم إلى طاقم العمل فيها بصفة طيار، رغم أنه لم يتلق أي دروس في الطيران؛ ثم زور شهادات جامعية تثبت أنه طبيب أطفال، ليراس قسم طب الأطفال في مستشفى كبير. نفس المحتال، انتحل شخصية مدعي عام وممارس العمل في المحاكم، وقام بتزوير شيكات مصرفية سحب بواسطتها 2.5 مليون دولار من البنوك.

تخيل أنك القيت القبض على هذا المحتال، بعد معاناة كبيرة، حتما ستبذل كل ما بوسعك للإلقاء به في السجن أطول مدة ممكنة، وجيد ألا يخرج من هناك. جهاز الأ.ب.ب. أي الأميركي له رأي آخر. بعد أن القى القبض عليه، عقد معه صفقة أخرج على إثرها من السجن، شرط أن يتعامل مع الجهاز على كنه عمليات احتيال وتزوير.

الاحتيايل مهارة نادرة، وهي مثل السلاح الماضي، يمكن أن يستخدم في ارتكاب جريمة ويمكن أن يستخدم لمحاربة الجريمة.

### عجز قاصم

مع اتجاه الدينار الجزائري نحو موجة انهيار ثانية، بداية من يناير القادم، ستواجه الحكومة الجديدة عجزا في تمويل مشاريعها. حيث تذهب المؤشرات إلى توقع تراجع سعر الصرف إلى 123 ديناراً للدولار الواحد، بعدما كانت الحكومة قد اعتمدت سعرا مرجعيا بـ 118 ديناراً للدولار.

تخلت الجزائر عن كل شيء. ودخلت حالة هوس، أشبه ما تكون بحملة مطاردة الساحرات التي اجتاحت أوروبا في العصور الوسطى، وأصابها موجة رعب. شنت على إثرها حملات واسعة لمطاردة السحرة والقضاء عليهم في ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا. حيث لقي عشرات الآلاف مصرعهم، وتعرض الملايين غيرهم للتعذيب والاعتقال والاستجواب والكرامية.

منذ أشهر يشهد القضاء الجزائري تحقيقات في قضايا فساد، طالبت شخصيات مقربة من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وأفضت إلى حبس رجال أعمال بينهم، علي حداد الرئيس السابق لمتحدى رؤساء المؤسسات الاقتصادية، ورجل الأعمال محيي الدين طحكوت، وشمل أمر الحبس ابن رجل

### حجم قضايا الفساد يتجاوز قدرة القضاء

السجن لا يعني أن كل شيء انتهى، مازالت هناك بقايا مرتبطة بها وهي كثيرة. هذه هي اللغة التي يتحدث بها المرشحون وتجد قبولا لدى الشارع الجزائري، خاصة عندما يجري الحديث عن استعادة "الأموال المنهوبة" والقروض البنكية الهائلة التي منحت لكبار رجال الأعمال، إلى جانب استعادة الأموال المنهوبة والتي حولت إلى الخارج.

### ما هو الحل إذا؟

الفساد ثقافة قبل أن يكون أي شيء آخر، من يرمي مخلفات في الشارع فاسد، ومن يستهزئ بقانون المرور فاسد، ومن يبني عقارا دون ترخيص فاسد، ومن يدفع رشوة حتى لو كانت 10 دنانير، لموظف حكومي فاسد.

يقول الإنكليزي إن وجدت نفسك في حفرة، أول ما يجب عليك فعله هو التوقف عن الحفر. الجزائر تعمل اليوم عكس النصيحة الإنكليزية، وتتفرغ كلية للحفر.

الحل هو المصالحة وإقفال ملفات الماضي.. والأهم، التوقف عن الحفر، والشروع بمحاربة ثقافة الفساد.

تفرض الإجراءات المتبعة على المحققين الأمنيين والقضائيين التدقيق في كل المخالفات التي تم إقترافها من قبل المشتبه بهم، ويؤدي التدقيق في كل مخالفة، أو شبه مخالفة، إلى تمديد التحقيقات وإطالتها على مدى سنوات. والنيابة العامة مجبرة قانونا على التحقيق في كل قضايا الفساد التي وقعت، وهذا ما سيجر القضاء الجزائري إلى سلسلة من التحقيقات والاستماع لعدد كبير من الشهود، في إجراءات تستغرق أعواما وقد تتجاوز كلفتها المبالغ المسروقة.

القضاء الجزائري نفسه لم يسلم من تهمة الفساد. في أغسطس الماضي مثل وزير العدل الأسبق، الطيب لوح، أمام المستشار المحقق لدى المحكمة العليا، للتحقيق معه في قضايا فساد، تنفيذاً لأمر أصدره وكيل الجمهورية، وقد أعلن حينها عن منعه من السفر.

تحولت حتى مطاردة الفساد إلى مجال للمنافسة بين الطامحين للوصول إلى منصب الرئاسة، وبدلا من تقديم حلول للوضع الاقتصادي، أصبح برنامج المرشحين مواصلة الحملة ضد "خلايا الفساد"، لتطال أسماء أخرى. عملية التطهير ستتواصل ولمدة طويلة؛ لأن وضع رؤوس كبيرة في

جمعيات نسوية. وطالت حتى المطاردة أيضا رئيس فريق وفاق سطيف السابق، حسان حمّار، بتهمة خيانة الأمانة والاحتيايل والتزوير. وسبق لحسان التتويج مع الوفاق بالكثير من الألقاب المحلية والأفريقية، أهمها لقب دوري أبطال أفريقيا عام 2014، وكذلك السوبر الأفريقي عام 2015 على حساب الأهلي المصري، فضلا عن مشاركته في بطولة العالم للأندية بالمغرب نهاية العام 2014. وفي مجال الاقتصاد، وضع ثلاثة رجال أعمال هم كريم ونوح طارق ورضا كونياف، بالإضافة إلى يسعد ريراب، صاحب أكبر ثروة في البلاد، قيد الحبس المؤقت.

لكم أن تخيلوا الحجم الهائل لقضايا الفساد المطروحة أمام وزارة العدل الجزائرية، التي تتجاوز قدرة القضاء في أكثر دول العالم تطورا، فما بالكم بالقضاء الجزائري، الذي يعاني من نقص في عدد القضاة والمحققين المختصين.

### مشكلات نظامية معقدة

التحقيق القضائي والأمني، المتعلق بقضايا الفساد الكبيرة، يفرض مشكلات نظامية على قدر كبير من التعقيد، إذ

الأعمال واثنين من إخوته، بتهمة الفساد وغسيل الأموال. ويملك طحكوت خدمات النقل الجماعي، وكذلك مصانع لتكيب وتوزيع السيارات في البلاد. وتمت ملاحقة عدد من رموز النظام، أبرزهم السعيد بوتفليقة، والجنرال محمد مدين الشهير باسم الجنرال توفيق، والجنرال عثمان طرطاق، المعروف باسم البشير، بتهمة التامر على سلطة الدولة والجيش، وكل من أحمد أويحيى وعبدالمالك سلال رئيسي الوزراء السابقين، وعدد من كبار المسؤولين، أودع عدد منهم قيد الحبس المؤقت في سجن "الحراش" بالجزائر العاصمة، فيما وضع آخرون قيد الرقابة القضائية.

وامتدت التحقيقات القضائية لتطال 14 واليا (محافظة)، شغلوا مناصب في مدن كبرى، ولم تسلم وزيرة الثقافة الجزائرية السابقة، خليدة تومي من الملاحقة في قضية تتعلق بتبديد أموال عمومية تخص تسيير موزانة تظاهرتي الجزائر عاصمة للثقافة الإسلامية العام 2011، والجزائر عاصمة للثقافة العربية عام 2015.

وشغلت تومي منصب وزيرة ثقافة بين عامي 2002 و2014، وهي قيادية سابقة عرفت بنضالها في صفوف

## مشروع قانون العفو العام يقسم الشارع اللبناني

العام عن أبنائهم. وقال ممثل عنهم إنهم تلقوا وعدوا من حركة أمل وحزب الله بالنصويت لصالح القانون.

### لماذا جوبه بالرفض؟

يقول محللون ومظاهرون إن هدف السلطة من طرح قانون العفو، في خضم حراك مطلبية لا يزال على زخمه منذ أكثر من شهر، محاولة لاسترضاء جزء من الشارع الغاضب. وكالعادة وكما في كل القرارات في لبنان، هناك حرص على المحاصصة، فقانون العفو حاول أن يرضي شريحة وسنة. لكن المتظاهرين أدركوا ذلك ودعوا إلى تكثيف التجمعات لمنع انعقاد جلسة مجلس النواب، ونجحوا في ذلك. واعتبر المتظاهرون أن الأولوية راهنا لتشكيل حكومة وإقرار قوانين تكرس استقلالية القضاء وتمكنه من ملاحقة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة.

ويحذر ناشطون ومجموعات حقوقية من محاولة السلطة عبر قانون العفو تبرئة فاسدين نهبا المال العام. وقالت منظمة المفكرة القانونية إن القانون المقترح يشمل مرتكبي الجرائم البيئية والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى جرائم المالية العامة وإهمال موظفي الدولة لمسؤولياتهم.

جرائم بعضها "إرهابية" بينها قتل الجيش والاعتداء عليه والمشاركة في جولات اقتتال دامية داخل المدينة والتخطيط لتفجيرات.

في طرابلس التي تشكل محطة مركزية للحراك الشعبي ضد الطبقة السياسية، تشارك عائلات الموقوفين الإسلاميين في الاحتجاجات مطالبين بالعفو العام الشامل لأبنائهم. وأكد عدد من الأهالي أنهم تلقوا وعدوا من الحريري بإقرار عفو عام يشمل أبنائهم، منتقدين شروطا وردت في مشروع القانون مناقضة لما وعدوا به. كما يشكل العفو العام مطلب عائلات الآلاف من الموقوفين والمطلوبين من منطقتي بعلبك والهمل في شرق لبنان حيث يتمتع حزب الله الشيعي بنفوذ كبير. وغالبية هؤلاء متهمون بجرائم مخدرات وسرقة سيارات وزراعة الحشيشة المنوعة في لبنان.

ويبذل أهالي المنطقتين منذ سنوات تحركات واحتجاجات مطالبين بعفو عام شامل. ويحملون السلطات مسؤولية ما آلت إليه أوضاع أبنائهم جراء غياب الدولة والحرمات والبطالة. ونفذت جمع عائلات وعشرات بعلبك الهمل تحركات ولقاءات في الأسبوع الأخير، مطالبين البرلمان بإقرار العفو

نية ربحية" وكذلك "جريمة زراعة النباتات المنوعة"، في إشارة إلى زراعة الحشيشة الشائعة في منطقة البقاع (شرق). ويخسر كذلك على "المخالفات على أنواعها" وعلى الجنح والجنائيات، بشرط "إسقاط الحق الشخصي في حال وجوده".

ويستثني مشروع القانون بشكل صريح قتلة المدنيين أو العسكريين "عمدا أو قصدا أو خطفهم"، ومن أقدم على تجنيد أو تدريب أشخاص للقيام "بأعمال إرهابية"، والاعتقالات السياسية وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وطكر مشروع القانون أن "مبدأ الصفح يشكل وسيلة لتعزيز السلم الأهلي" و"تجاوز الآثار الناتجة عن صراعات سياسية". حصلت خلال مرحلة محددة ولأسباب متعددة.

### من يستفيد منه؟

يشكل العفو العام مطلباً لبعض الفئات في لبنان، أبرزهم أهالي "الموقوفين الإسلاميين" وعددهم 1200 تقريبا. يتحدر القسم الأكبر من هؤلاء الموقوفين من طرابلس ذات الغالبية السنية والمالية تقليديا لتتبارح برئاسة الحريري في شمال لبنان. وهم متهمون بارتكاب

بيروت - جاء مشروع قانون العفو العام ليثير جدلا في لبنان ويقسم الشارع الغاضب، بعد أن وحد الحراك الاحتجاجي اللبنانيين بشكل غير مسبق. فمن يستفيد من هذا القانون؟ ولم يواجه بالرفض؟

### لماذا يتضمن قانون العفو؟

مع خروج مئات الآلاف إلى الشوارع منذ شهر على خلفية مطالب معيشية في ظل أزمة اقتصادية خانقة، حاولت الحكومة امتصاص غضب الشارع قبل أن يستقبل رئيسها سعد الحريري. واقترحت خطة إنقاذية. وتضمنت الورقة بندا ينص على إقرار قانون عفو عام سرعان ما تلقفه رئيس البرلمان نبيه بري وأدرجه على جدول أعمال جلسة تشريعية.

ويتشمل مشروع القانون منح العفو العام عن عدد من الجرائم المرتكبة قبل نهاية أكتوبر والحالة أمام المحاكم العدلية أو العسكرية، سواء صدرت بحق مرتكبيها أحكام أو مازالت عالقة في المحاكم.

ومن بين تلك الجرائم "تعاطي أو تسهيل تعاطي المخدرات أو تسهيل الحصول عليها أو تزويجها من دون أي



محاولات الاسترضاء لا تنطلي على اللبنانيين